



أَمْرُ شِيخِ الْإِسْلَامِ إِبْنِ تَمِيمَةَ وَمَا لَحِقَّهُ مِنْ أَعْمَالٍ

مَطَبُوعَاتِ الْمَجْمَعِ



الْكَلْعَلِيُّ الشَّاذِيُّ

فِي حِزْبِهِ، وَمَا صَنَفَهُ فِي آدَابِ الظَّرِيقَةِ

(يُطَبَّعُ كَامِلاً لِأَوْلَى مَرَّةٍ)

تأليف

شِيخِ الْإِسْلَامِ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْحَلِيمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِبْنِ تَمِيمَةَ

(٦٦١ - ٥٧٩٨ هـ)

تَحْقِيق

عَلَيْيَ بنِ مُحَمَّدِ الْعُمَرَانِ

إِشْرَاف

بِكَهْرَبَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ إِبْرَاهِيمِ زَيْدِي

دَارِ ابْنِ حِذْمَهُ

دَارِ عَطَاءاتِ الْعِلْمِ

ISBN: 978-9959-857-87-3



9 789959 857873

جميع الحقوق محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الثالثة

٢٠١٩ - هـ ١٤٤٠

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

أحد مشاريع



عطاءات العلم

هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: (009611) 300227 - 701974

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

رَاجِعَ هَذَا الْجَزْءُ

شُعُوبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَوْلَمِيِّ
جَسَدُهُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبَشِّاعِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة الطبعة الثانية

(وخبر العثور على بقية الكتاب)

الحمد لله، والصلوة والسلام على رسول الله، وبعد:

فقد سبق لنا قبل ثمان سنوات مضت تحقيق هذا الكتاب، وكانت النسخة الخطية الوحيدة للكتاب آنذاك ناقصة من أولها نحو ١٠ ورقات تقديرًا ذهبت بمقدمة الكتاب كاملة وما بعدها. كما شرحته في المقدمة.

وفيما يلي قليلة وصلتني رسالة إلكترونية من شخص لا أعرفه تبشرني بوجود هذا النص (المقدمة مع أوائل الكتاب) في نسخة أخرى غير النسخة التي عندنا، فطرتُ فرحاً بهذا الخبر الذي أتى بلا ميعاد ولا اجتهاد ولا سابق معرفة بمن وجدها.

وسألني الأخ الفاضل (في رسالته) إن كنتُ أريد هذه النسخة؟! وتعجبت منه يسألني هذا السؤال؟ فكتبت إليه: لا نريدها فقط بل نرحل إليها، وتبذل فيها الثمن، وهل للعلم ثمن؟!

فبادر جزاء الله خيراً إلى إرسالها على البريد الإلكتروني سمعةً بها نفسه، فإذا بها نسخة جيدة في (٢٨ ورقة) محفوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهي تكمل النقص الواقع في الكتاب، وهو نحو (١٤) ورقة، وتتفق مع النسخة الأولى في (١٤ ورقة) أخرى، تتضمن زيادات في مواضع متعددة، لكنها للأسف ناقصة نحو ثلثي الكتاب، وإن ختمتها الناسخ بما يوحى باكتمالها وعدم نقصها، كما شرحته تفصيلاً عند وصف النسخة.

فكان ذلك كله داعياً لإعادة طبع الكتاب من جديد لتحقيق هذا الجزء

الناقص من جهة، وحافظاً لإعادة النظر في نشرتنا الأولى قراءة وضبطاً من جهة أخرى، لتخرج طبعة مكتملةً للكتاب، مع زيادات وتصحيحات النسخة الجديدةٍ مما استدركناه على طبعتنا السابقة.

فالحمد لله على توفيقه، ونسأله المزيد من فضله، والشكر للأخوين الفاضلين الكريمين: الأخ الذي عثر على النسخة (ولم أعرف اسمه)، والأخ الذي تواصل معي بخصوصها، وأرسلها إلىي، وهو أبو ربعة عارف الغيشي، جزاهما الله خيراً وبارك فيهما.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

وكتب

علي بن محمد العمار

تحريراً في ٢٨ / ربيع الثاني / ١٤٣٧

في مكة المكرمة

مقدمة التحقيق

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيباً مباركاً فيه، ملء السموات والأرض وملء ما بينهما وملء ما شئت من شيء بعد. وأصلي وأسلم على من بعثه الله رحمة للعالمين، وحجة على الخلق أجمعين، من تمسك بغرزه نجى، ومن افتدى أثره وسلك سبيله ولزم محبّته هدي إلى صراط مستقيم. ومن تكبّب سبيله وحاد عن منهجه أو استبدل به غيره تنازعه الأهواء وتشعبت به السُّبل.

أما بعد؛ فهذا أثر عزيز من آثار الإمام العلامة أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية رحمة الله عليه، خصصه هذه المرة لجواب سؤال ورد إليه عن «حزب البحر» لأبي الحسن الشاذلي (ت ٦٥٦)، ثم جاد الشيخ (وجُودُه العلميُّ سابق) ببيان ما في حزبه الآخر المسمى «حزب البر» من الأخطاء العقدية، والعبارات الملتبسة، والأدعية الممنوعة الباطلة. ثم أتبعه بنقد كلامه فيما «صنفَه في آداب الطريق في علم الحقيقة».

ولا يخفى أنَّ أتباعَ الطرق الصوفية قد استبدلوا الأدعية المرتبة والأحزاب الصوفية المخترعة بما جاء في السنة المطهرة على لسان من لا ينطق عن الهوى، فاستبدلوا الذي هو أدنى بالذي هو خير؛ فوقعوا في مخالفة الشرع الحنيف، وفاتهُم الخير العظيم.

وقد نبه المؤلف على ذلك في مواضع من كتبه، قال: «المشروع للإنسان أن يدعو بالأدعية المأثورة، فإن الدعاء من أفضل العبادات، وقد نهانا الله عن الاعتداء فيه، فينبغي لنا أن نتبع فيه ما شرع وسن، كما أنه ينبغي لنا ذلك في غيره من العبادات».

والذي يعدل عن الدعاء المشروع إلى غيره - وإن كان من أحزاب بعض المشايخ - الأحسن له أن لا يفوته الأكمل الأفضل وهي الأدعية النبوية؛ فإنها أفضل وأكمل باتفاق المسلمين من الأدعية التي ليست كذلك وإن قالها بعض الشيوخ ...

ومن أشد الناس عيّناً من يتخد حزبًا ليس بمؤثر عن النبي ﷺ، وإن كان حزبًا لبعض المشايخ ويدع الأحزاب النبوية التي كان يقولها سيد بنى آدم وإمام الخلق وحجة الله على عباده^(١) اهـ.

وقال أيضًا: «وأما ما يفعله من يريد التقرب إلى الله من واجب ومستحب؛ فكلهم يأخذه عن الكتاب والسنّة، فإن القرآن والحديث مملوء من هذا، وإن تكلم أحدهم في ذلك بكلام لم يسنده هو يكون هو أو معناه مسندًا عن الله ورسوله، وقد ينطق أحدهم بالكلمة من الحكمة فتجدها مأثورة عن النبي ﷺ... ولكن كثير من أهل العبادة والزهادة أعرض عن طلب العلم النبوى الذى يُعرف به طريق الله ورسوله فاحتاج لذلك إلى تقليد شيخ.

وفي السلوك مسائل تنازع فيها الشيوخ لكن يوجد في الكتاب والسنّة من النصوص الدالة على الصواب في ذلك ما يفهمه غالب السالكين، فمسائل السلوك من جنس مسائل العقائد كلها منصوصة في الكتاب والسنّة، وإنما اختلف أهل الكلام لما أعرضوا عن الكتاب والسنّة، فلما دخلوا في البدع وقع الاختلاف. وهكذا طريق العبادة عامّة ما يقع فيه من الاختلاف إنما هو

(١) «مجموع الفتاوى»: (٢٢/٥٢٥).

بسبب الإعراض عن الطريق المشروع، فيقعون في البدع، فيقع فيهم الخلاف»^(۱) اهـ.

وقد كان للمؤلف بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ نشاط كبير في تصحیح عقائد الناس والتحذیر من البدع، وكشف تلبیساتهم على العوام، فوقع بينه وبين كثير من الصوفية على اختلاف طرقمهم ومذاهبهم: نزاعاتٌ ومناظراتٌ وردود كثيرة، سواء في دمشق أو إبان إقامته بمصر (بين سنتي ۷۰۵ - ۷۱۲)، ومن أشهرها ما وقع مع زعيمهم ابن عطاء الله السكناوي (ت ۷۰۹) - تلميذ أبي العباس المرسي (ت ۶۸۶) أبرز أتباع أبي الحسن الشاذلي (ت ۶۵۶) - حتى بلغ الأمر أن استعدى ابن عطاء الله السلطة في ذلك الوقت على الشيخ، بحججة أنه يتكلم في مشايخ الطريقة. وفي إحدى المرات جمعَ ابن عطاء الله أكثر من خمس مئة من الصوفية والعوام، وطلعوا إلى قلعة الجبل حيث نائب السلطنة لشكایة الشيخ، والنيل منه، لكنهم لم يظفروا بطالئل^(۲).

وقد كتب شيخ الإسلام سلسلةً من حلقات النقد خصصها للصوفية وكتبهم وأفكارهم، فمنها:

- نَقْد كتاب «فتوح الغيب» لعبد القادر الجيلاني. مطبوع.
- ونَقْد «الرسالة القشيرية» في كتابه «الاستقامة». مطبوع.
- ونَقْد كتاب ابن العريف في التصوف «محاسن المجالس» بكتاب مستقل. ذكره ابن رُشيق.

(۱) «مجموع الفتاوى»: (۱۹/۲۷۳ - ۲۷۴).

(۲) انظر «الجامع لسيرة ابن تيمية» (ص ۱۸۲، ۲۱۵ - ۲۱۴، ۴۲۶).

- ونقد أبا إسماعيل الهروي وكتابه «منازل السائرين».
 - ونقد «المرشدة» لابن التومرت. طبع.
 - ونقد الحكيم الترمذى وكتابه «ختم الأولياء».
 - وكتب رسالة إلى أصحاب الشيخ عدي بن مسافر. طبع.
 - وكتب كثيراً في الرد على ابن عربي وغيره من متكلسي المتصوفة. طبع بعضها.
 - وكتب عن الأبدال والأوتاد والأقطاب عدة رسائل. طبع بعضها.
 - وكتب عن السمع رسائل عديدة.
 - وكتب عن الصوفية ونشأتها وطوابعها وأعلامها والرد عليهم، في كتب خاصة ورسائل كثيرة^(١).
- ويأتي هذا الرد على أبي الحسن الشاذلي في أحزابه وطريقته في السلوك حلقةً جديدةً في هذه السلسلة.
- وستتكلم عن هذا الكتاب في المباحث التالية:

(١) انظر لهذه الكتب وغيرها «مجموع الفتاوى» المجلدين العاشر والحادي عشر، و«جامع المسائل»، و«جامع الرسائل»، وبعض هذه الكتب لم يطبع.

اسم الكتاب، وسبب تأليفه، ومتن الفه

* أما اسمه، فلم نجد ما يدلنا على تسمية المؤلف لكتابه، ولا سماه اسمًا علميًّا أحدٌ من ذكره من تلاميذه أو غيرهم، وليس في نسخة (م) اسم الكتاب؛ لأنَّه قد سقطت منها ورقة العنوان ومقدمة الكتاب، كما سيأتي. وأما الاسم المكتوب في النسخة الثانية (ت) وهو: «كتابُ فيه جوابُ الشِّيخِ الإمامِ تقى الدينِ أبي العباسِ أَحمدِ بنِ تيمِيَةِ الحنبُلِيِّ بِحُجَّةِ اللَّهِ لِلسَّائِلِ عنْ حزبِ البحَرِ» المنسوب للشيخ أبي الحسن الشاذلي رحمه الله تعالى فليس اسمًا علميًّا أيضًا، بل وصف لموضوع الكتاب وشرح له.

أما من ذكروا الكتاب فلم يزيدوا على قولهم: إن ابن تيمية رد على الشاذلي في حزبه. قال ابن عبد الهادي تلميذه وهو يعدد كتب شيخه: «وجوابُ على حزب أبي الحسن الشاذلي وما يشبهه»^(١). وقال الصفدي: «وللشيخ تقى الدين ابن تيمية مصنف في الرد على ما قاله الشاذلي في الحزب»^(٢). ولذلك رأينا من المناسب أن يكون عنوان الكتاب: «الرد على الشاذلي في حزبيه وما صنفه في آداب الطريق».

* أما سبب تأليفه؛ فهو جواب على سؤال ورد إليه عن «حزب البحر» للشاذلي، وساق السائلُ الحزبَ كاملاً، وقد ذكر المؤلف أيضًا (ص ١٥٧) في أثناء كلامه أن بعض الطلاب سأله عن هذه الأحزاب وما تضمنته من الأدعية، وأن جوابه كان بسبب سؤالهم، قال: «ولو لا أنه قد اشتهر فسادُ قولِ هؤلاء (أي

(١) «العقود الدرية» (ص ٩٠).

(٢) «الوافي بالوفيات»: (٢٢/٢١٤).

أصحاب الحلول) للسائلين عن هذه الأحزاب لبسطنا فيه الخطاب» اهـ.

* أما تاريخ تأليفه، فلم نجد نصاً بذلك، لكن إذا علمنا أن تاريخ كتابة نسخة (م) كان في سنة (٧٢٣). كما صرّح به ناسخها أيوب العامري – وهو من المعتنين بنسخ كتب المؤلف كما سيأتي – أي أنها نُسخت قبل وفاة المؤلف بخمس سنوات؛ فأصبح يقيناً أن المصنف كَتَبه قبل هذا التاريخ.

أما تحديد تاريخ تأليفه، فيغلب على الظن أنَّه أَلْفَه بمصر إِبَان إقامته هناك بين سنتي (٧٠٥ - ٧١٢) في سُورَة احتدام الصراع بينه وبين طوائف المبتدعة، خاصة الصوفية بأنواعهم، وكان منهم أتباع الشاذلي كابن عطاء الله السَّكَنْدَرِي الصوفي الشاذلي (ت ٧٠٩) صاحب كتاب «لطائف المتن» في مناقب الشاذلي وتلميذه المرسي. كما ذكرنا قبل قليل.

وكان غرض المؤلف من هذا الجواب: بيان الحق ونصيحة الخلق ممن لا يعرفون ما في هذه الأحزاب من الأدعية الباطلة المحمرة. وأشار الشيخ أيضًا أنه تصدّى لهذا الرد لأن بعض الناس قد يجبن عن الكلام في هذه الأحزاب خوفاً من عواقب ذلك^(١).

وذلك يوحى بسطوة شيوخ التصوّف على العوام، وتأثيرهم الكبير على السلطة، فيخشى من يتقدّر للرد عليهم من عواقب ذلك، لكن تلك الأراجيف لم تنفق عند شيخ الإسلام في قوله وثبات عزيمته وحرصه على نفع الناس وإصلاح عقائدهم وسلوكيهم.

* * *

(١) انظر (ص ٢٣٩) من الكتاب.

إثبات نسبة الكتاب إلى مؤلفه

الكتاب ثابت النسبة إلى شيخ الإسلام ابن تيمية بأمور:

- ١- أن هذا الكتاب ذكره جماعة من تلاميذ شيخ الإسلام وغيرهم، منهم:
 - أ- ابن عبد الهادي (ت ٧٤٤)، ذكره في ترجمة شيخه «العقود الدرية» (ص ٩٠).
 - ب- ابن الوردي (ت ٧٤٩)، ذكره في «تاریخه»: (٢٠١ / ٢).
 - ج- الصفدي (ت ٧٦٤)، ذكره في «الوافي بالوفيات»: (٢٢ / ٢١٤) في ترجمة الشاذلي.
 - د- ابن الملقن (ت ٨٠٧) في «طبقات الأولياء» (ص ٤٥٩).
 - هـ- الشعراي في «طبقات الصوفية الكبرى»: (٤ / ٢).
- ٢- أن الكتاب منسوب للشيخ في نسخة (ت) كما في الورقة الأولى منها، وعقب السؤال.
- ٣- أن موضوعات الكتاب تتوافق مع ما قرره شيخ الإسلام في كتبه الأخرى، وقد أشرنا إلى ذلك في مواضع كثيرة من هوامش الكتاب.
- ٤- أسلوب الشيخ المعروف لا يختلف في هذا الكتاب عن باقي كتبه الثابتة عنه.
- ٥- كثيراً ما كان يحيل المصنف على كتبه الأخرى لاستكمال بحث أو مسألة بقوله: «وقد بسطناه في موضع آخر»، أو نحوها من العبارات التي درج ابن تيمية على استعمالها، وقد أح لنا على كتبه في عموم تلك المواضع.

٦- أن المؤلف قد ذكر الشاذلي في عددٍ من كتبه ناقداً إياه بنحو ما ذكره هنا، كما في «الفتاوى»: (٢/٩٦)، (١٠/٧١٣)، (١٤/٣٥٨-٣٥٩)، و«درء التعارض»: (٥/٣٥٣)، و«الرد على البكري» (ص ٤٢٧)، و«الاستقامة»: (٢/١٣٠-١٣١).

٧- أن شيخ الإسلام ذكر في هذا الكتاب (ص ٢٠٤) قاضي اليهود الذي أسلم على يديه بقوله: «ولقد سأله قديماً عبد الله^(١) الذي كان قاضي اليهود ودعوته إلى الإسلام وبينت له أعلامه حتى أسلم وحسن إسلامه...» ثم ذكر قصته معه.

وقد ذكر المؤلف هذه القصة في مواضع من كتبه بنفس هذا السياق أو نحوه. انظر: «مجموع الفتاوى»: (٢/٣٥٩)، (١٣/١٨٧-١٨٨).

٨- أن ناسخ نسخة (م) أيوب العامری من تلاميذ شيخ الإسلام المعروفيين بنسخ كتبه، وهو من صاحب الشيخ أبي عبد الله بن رشيق - تلميذ شيخ الإسلام وناسخ كتبه - وترافق معه في نسخ كتب الشيخ و مقابلتها، كما سيأتي عند الحديث عنه^(٢).

* * * *

(١) كذا، وصوابه «عبد السيد» كما في «الفتاوى» في المواضع المذكورة، ومصادر ترجمته. انظر «البداية والنهاية»: (١٨/١٠، ١٤٨)، و«الدرر الكامنة»: (٢/٤٧٦).

(٢) (ص ٣٦-٣٧).

تقسيم موضوعات الكتاب

أجاب المؤلف على هذا السؤال عن «حزب البحر» من وجهين:

الوجه الأول: مقدمة تأصيلية طويلة من (ص ٣٧-٣) تكلم فيها عن القواعد الضابطة للعبادات بأنواعها من صلوات وأذكار وغيرها، ومتى تكون العبادة مشروعة، ومتى تكون ممنوعة، وتكلم عن ما إذا اجتمع إلى فعل العبادة تخصيص وقت معين لها لم يحدده الشارع، وعن ما إذا اجتمع إلى ذلك وقوع ألفاظ وعبارات لم يأت بها الشارع أو دخل فيها عبارات غير مشروعة... إلى غير ذلك من الأحوال والأوصاف التي قد تطرأ على العبادات التي لم يشرعها الشارع الحنيف، أو كان أصلها مشروعًا وأضاف إليها الناس ألفاظاً أو أفعالاً أو أوقاتاً لم تأت في الشريعة.

واستطرد المؤلف كعادته في ذكر بعض ما يناسب المسألة، وذكر أمثلة كثيرة لعبادات مخترعة أو مختلف فيها.

وتكلم على الكتب التي جَمَعت الأدعية وما فيها من أحاديث ثابتة وغير ثابتة، وعلى أحزاب المشايخ وما يقع فيها من ألفاظ خارجة عن الشرع بل قد تخرج إلى الكفر.

ثم ذكر الشاذلي وأنشى عليه وأنه من خير هؤلاء الشيوخ (أصحاب الأحزاب) ومن أفضلهم معرفة وحالاً وأتبعهم للشريعة وتعظيمًا للكتاب والسنّة وتحريضاً على متابعة النبي ﷺ وأنه مع ذلك فلابد من عرض كلامه على الكتاب والسنّة سواء قاله هو أو من هو أكبر منه، وضرب لذلك أمثلة، ثم تكلم عن موقف المسلم من هذه الأحزاب، وهل تستعمل في الأذكار أم

لا؟ وما الموقف من أصحابها، وخلص إلى أن الحزب المسؤول عنه وقع فيه ما هو منكر في نفسه من كلمات ودعوات، وأنه يُنكر مطلقاً سواء اتخذ لقراءته وقت محدد أو لا.

وأشار إلى قضية الإنكار على مثل هؤلاء وضوابطها وما يتربّع عليها. وذكر قبل ذلك البدعة والتحذير منها، وتقسيمها إلى حسنة ومذمومة وما فيه.

ثم تكلّم عن مسألة اجتماع المدح والذم في الشخص الواحد، والخلاف في وقوعها في الفعل الواحد، وتحرير مذهب أهل السنة في ذلك.

الوجه الثاني من الجواب: وذكر فيه ثلاثة أمور:

الأول: نقد ما وقع في «حزب البحر» من أخطاء، وهو الحزب المسؤول عنه أصلّة، ويبدأ من (ص ٣٨) إلى (ص ٩٦). وذَكَرَ شيخ الإسلام أن هذا الحزب هو أمثل أحزاب الشاذلي وأقلّها خطأً. وقد ذكر عليه عشرة أوجهٍ من النقد.

الثاني: نقد ما وقع في «حزب البر» ويسمى «الحزب الكبير» من أخطاء، ويبدأ من (ص ٩٧) إلى (ص ١٥٧). وهذا الحزب شرّ من «حزب البحر» كما قال المصنف: «ففيه من الأمور المنكرات والدعوات المحرمات ما يتعين النهي عنه...». وقد ناقش المصنف فيه قضايا عديدة أهمها: ارتباط كلام صاحب الحزب بمتصوّفة الفلسفه أصحاب الوحدة كابن عربي وغيره.

وقد جرى المؤلف في نقه هذين الحزبين على حسب ترتيبهما.

الثالث: نقد ما صنّفه الشاذلي في آداب الطريق في علم الحقيقة، وهو يبدأ من (ص ١٥٨) إلى (ص ٢٣٨). وقد بدأه بنقل كلام الشاذلي كاملاً في ست

صفحات كاملة. ثم ينقل عباراته فقرةً فقرةً ويردّ عليها.

ثم عقد فصلاً من (ص ٢٣٩) بينَ فيه إنصافه للرجل، وأنه لم يحمل
كلامَه ما لم يحتمله.

* * * *

أبرز الملاحظات التي أخذها المؤلف على الشاذلي في هذه الأحزاب

١ - أن فيها الكثير من العبارات والأدعية التي لا يجوز الدعاء بها، لما فيها من المحاذير الشرعية، والاعتداء في الدعاء: كما في (ص ١١٤)، والتناقض (ص ١٠٠)، ووضع الآيات في غير مواضعها (ص ٩٣). ولم يكتف المؤلف ببيان أخطاء الشاذلي، بل كان يضع العبارات الشرعية البديلة، التي تؤدي الغرض المقصود، إما من أدعية الكتاب والسنة، أو من العبارات البديلة التي لا محذور فيها.

٢ - أن الشاذلي وغيره ينقلون من كتب الصوفية المتفلسفة عبارات مخالفة في حقيقتها لدين المسلمين من غير معرفة منهم لذلك، قال المؤلف (ص ٨٢): «وصاحب الحزب وأمثاله من المتأخرین ينظرون في كتب الصوفية التي فيها ما هو مبني على أصول الفلسفة المخالفين لدين المسلمين، فيتلقون ذلك بالقبول، ولا يعرفون حقيقته، ولا ما فيه من الباطل المخالف لدين الإسلام...» اهـ.

وقد نبهَ المصنف إلى ذلك في موضع من الكتاب: (ص ٢١، ٥٩ - ٦٠، ١٤١، ١٨٣).

وقد جَهَد المصنف في ربط كلام الشاذلي بكلام فلاسفة المتصوفة كالغزالى في الكتب المضبون بها، وابن عربى، وإخوان الصفا في رسائلهم، وابن الطفيل، وابن الفارض، وغيرهم. وبين المؤلف أن الشاذلي قد اتكاً على هذه الكتب، واعتمد بعض ما فيها من غير إدراكٍ منه لما تفضي إليه من الباطل، وذلك إحساناً للظن به.

وخلص المؤلف إلى أن أحزاب الشاذلي - مع ثنائه عليه في الجملة - تتضمن ما يُنكر من الذّكر والدعوات، فينبغي إنكار ما فيها مطلقاً، سواء أحدث لها اجتماع راتب أو لم يُحدث، وذلك بخلاف الأوراد والدعوات التي يكون جنسها سائغاً لا منكر فيه، فليس الدعاء بها منكراً إذا فعله الشخص الداعي أو غيره ما لم يُتّخذ ذلك سنة راتبة.

ولقد حاول علي سالم عمار الصوفي الشاذلي - صاحب كتاب «أبو الحسن الشاذلي: عصره - تاريخه - علومه - تصوفه»^(١) - أن يردّ عن الشاذلي ما أخذه عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، في ثلاثة مسائل ذكرها في كتابه، ولم يذكر من أين نقل كلام ابن تيمية حول الشاذلي إلا في الموضع الأول، فقد كان بواسطة كتاب «جلاء العينين» لنعمان الآلوسي، لكنه لم يوفق في ذلك. ومن اليقين عندي أنه لم يسمع بكتابنا هذا فضلاً عن أن يطلع عليه. أما المسائل التي ذكرها وحاول تحرير كلام الشاذلي فيها فهي:

الأولى: في الإقسام بالمخلوق والتوكيل والتشفُّع به، وهذه ليست في كتابنا هذا.

الثانية: في قول الشاذلي في حزب البحر: «نَسْأَلُكَ الْعَصْمَةَ فِي الْحُرْكَاتِ وَالسَّكَنَاتِ...».

الثالثة: في قوله في حزب البر: «وَلَيْسَ مِنَ الْكَرَمِ أَنْ لَا تَحْسِنَ إِلَّا لِمَنْ أَحْسَنَ إِلَيْكَ...».

* * *

(١) (٢٤٩-٢٦٦).

فصلٌ في كلام المؤلف على الشاذلي في كتبه

أنصف المؤلفُ الشاذلي، فذكره في كتابنا هذا (ص ١٨) وأنه من خير مشايخ الصوفية وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسنّة وتحريضًا على متابعة النبي ﷺ، وأن أحزابه خير من غيرها وأقل منكرات مع ما وقع فيها من الألفاظ البدعية والعبارات المنكرة التي توجب إنكار قراءتها فضلًا عن الاجتماع بذلك واتخاده سنّة.

وقد جاء ذكر أبي الحسن الشاذلي في عدد من كتب شيخ الإسلام في معرض النقد والتنبية على ما وقع في كتبه من مخالفات، وعلى ما نُقل عنه من أحوال، فنذكر ما وقنا عليه.

قال في «مجموع الفتاوى»: (٤/٣٥٨ - ٣٥٩): «وتارة يقولون: يُفعل هذا لأهل المارستان، أي العامة! كما يقوله الشيخ المغربي، إلى أنواع ليس هذا موضع بسطها. ومن يسلك مسلكهم غايتها إذا عَظَمَ الأمر والنهي أن يقول كما نُقل عن الشاذلي: يكون الجمع في قلبك مشهودًا والفرق على لسانك موجودًا. ولهذا يوجد في كلامه وكلام غيره أقوال وأدعية وأحزاب تستلزم تعطيل الأمر والنهي، مثل: أن يدعوا أن يعطيه الله إذا عصاه أعظم مما يعطيه إذا أطاعه^(١)، ونحو هذا مما يوجب أنه يجوز عنده أن يجعل الذين اجترحوا السيئات كالذين آمنوا وعملوا الصالحات، بل أفضل منهم! ويذعنون بأدعية فيها اعتداء كما يوجد في أحزاب^(٢) الشاذلي. وقد بسط

(١) ينظر كتابنا هذا (ص ١١٢ - ١١٣).

(٢) في «الفتاوى»: «جواب»، وهو تحريف صوابه ما أثبت.

الكلام على هذا في غير هذا الموضع»^(١).

وقال أيضًا في «الفتاوى»: (٣٦٥ / ١٤): «وصرح بعضهم بأنه يعلم كل ما يعلمه الله، ويقدر على كل ما يقدر الله عليه. وادعوا أن هذا كان للنبي ثم انتقل إلى الحسن بن علي ثم من الحسن إلى ذريته واحداً بعد واحد حتى انتهى ذلك إلى أبي الحسن الشاذلي، ثم إلى ابنه! خاطبني بذلك من هو من أكابر أصحابهم»^(٢).

وقال في «الرد على البكري» (ص ٤٢٧): «وآخر من جنسه يباشر التدريس وينسب إلى الفتيا، كان يقول: إن النبي ﷺ يعلم ما يعلمه الله ويقدر على ما يقدر عليه الله، وإن هذا السر انتقل بعده إلى الحسن، ثم انتقل في ذرية الحسن إلى الشيخ أبي الحسن الشاذلي. وقالوا: هذا مقام القطب الغوث الفرد الجامع».

وقال في «درء التعارض»: (٣٥٣ / ٥): «ولهذا كان الأئمة منهم كالجنيد وأمثاله يتكلمون بالمباهنة، كقول الجنيد: التوحيد إفراد الحدوث عن القدم. وفي كلام الشاذلي والحرالي بل وابن برّ جان بل وأبي طالب وغيرهم، من ذلك ما يعرفه من فهم حقيقة الحق وفهم مقاصد الخلق».

وقال في «مجموع الفتاوى»: (٩٦ / ٢) مثيراً إليه: «ومن هؤلاء من

(١) هذا النقل من رسالة الحسنة والسيئة، وهذه الرسالة اختصر بعض النساخ مواضع منها فأدخلت في «مجموع الفتاوى» على أنها رسائل مختلفة، فتكرر هذا الكلام عن الشاذلي، انظر «الفتاوى»: (٨ / ٢٣٢ و ١٤ / ٢٢٦)، و«صيانة مجموع الفتاوى» (ص ٧٠، ١٢٤ - ١٢٧).

(٢) ينظر كتابنا هذا أيضًا (ص ٥٢).

يكون طلبه للمكاشفة ونحوها من العلم أعظم من طلبه لما فرض الله عليه، ويقول في دعائه: اللهم أسلوك العصمة في الحركات والسكنات والخطوات والإرادات والكلمات؛ من الشكوك والظنون والإرادة والأوهام السائرة للقلوب عن مطالعة الغيب». وهذه نص عبارة الشاذلي في حزبه^(١).

* * *

(١) انظره في صدر كتابنا هذا (ص ٣) ورد المؤلف (ص ٢٢) من قسم التحقيق.

موضوع الكتاب، وطريقة المؤلف فيه

موضوع الكتاب إجابة لسؤال ورد لشيخ الإسلام عن «حزب البر» لأبي الحسن الشاذلي، فكتب الشيخ هذا الجواب في تأصيل قضية الأدعية والأذكار والعبادات وما يشرع منها وما لا يُشرع إلى موضوعات أخرى متعلقة سبق تلخيصها، ثم تطرق إلى بيان ما في الحزب من المخالفات، ثم زاد إليه ما في «حزب البر» و«كلامه على آداب الطريق» من المخالفات العقدية والسلوكية، تتميماً لمراد السائل، وجُوداً بالعلم، فإن من الجود بالعلم ذُكر ما لم يرد في سؤال السائل مما يفيده وينفعه، ولشيخ الإسلام في هذا الباب أيدٍ بيضاء، كما ذكر ابن القيم رحمه الله في «مدارج السالكين»: (٢٩٣ - ٢٩٥).

وقد قسمَ جوابه إلى وجهين رئيسيين ذكرناهما تفصيلاً فيما سبق (ص ١٥)، ومحتواهما باختصار:

- ١ - مقدمة في (٣٧) صفحة.
- ٢ - الرد على حزب البحر (ص ٣٨ - ٩٦).
- ٣ - الرد على حزب البر أو «الحزب الكبير» (ص ٩٧ - ١٥٧).
- ٤ - الرد على كلامه في «آداب الطريق» (ص ١٥٨ - ٢٣٨).
- ٥ - فصل في إنصاف الشاذلي وعدم تحميم كلامه مالا يحتمل (ص ٢٣٩ فما بعدها).

أما طريقة في مناقشة ما في الحزبين، فقد سار على حسب ترتيب كل حزب، بنقل عبارات الشاذلي، ثم تعقبها وبيان ما فيها من أخطاء. أما ما

يتعلق بآداب الطريق فقد نقلَ من كلام الشاذلي ستَ صفحات كاملة، ثم أخذ في الرد عليها فقرة فقرة.

وقد ركَّز المؤلف في نقهـ لحزـ الشاذلي على أمرـين سبقـت الإشارة إليـهما (صـ ١٦ - ١٧).

وهـنا نشير إلى عـدة أمـور تـبرـز طـريقـته فيـ الكـتاب:

الأول: كان هـدفـ المؤـلف هوـ نصـيـحةـ الـخـلـقـ بـبـيـانـ الـحـقـ الـذـي قدـ يـخـفـىـ علىـ كـثـيرـ مـنـ النـاسـ، قالـ (صـ ١٩٠): «ولـولاـ ماـ أـوـجـبـهـ اللهـ نـصـيـحةـ لـلـخـلـقـ بـبـيـانـ الـحـقـ لـمـ كـانـ إـلـىـ بـيـانـ كـلـامـ هـذـاـ وـأـمـثالـهـ حـاجـةـ، وـلـكـنـ كـثـيرـ مـنـ النـاسـ يـأـخـذـونـ الـكـلـامـ الـذـي لاـ يـعـلـمـونـ مـاـ اـشـتـملـ عـلـيـهـ مـنـ الـبـاطـلـ، فـيـقـتـدـونـ بـمـاـ فـيـهـ اـعـتـقـادـاـ وـعـمـلاـ، وـيـدـعـونـ النـاسـ إـلـىـ ذـلـكـ».

الثـانيـ: أنهـ لمـ يـتوـسـعـ فيـ منـاقـشـةـ القـضـاياـ العـقـديـةـ الـتـيـ يـذـكـرـهاـ؛ لأنـ المـقصـودـ هوـ التـنبـيـهـ عـلـىـ أـخـطـاءـ الـحـزـبـ، انـظـرـ (صـ ٨٩).

الـثـالـثـ: أنهـ إنـماـ أـرـادـ التـنبـيـهـ عـلـىـ بـعـضـ مـاـ فـيـ الـحـزـبـ مـنـ الـأـخـطـاءـ، لـاـ تـتـبـعـ عـبـارـاتـهـ كـلـهاـ، انـظـرـ (صـ ٨٩)، وـذـكـرـ (صـ ١٤٣) أـنـ فـيـ الـحـزـبـ أـمـورـاـ مـنـكـرـةـ لـكـنهـ اـنـتـقـىـ الـبـعـضـ لـيـنـبـهـ عـلـىـ غـيرـهـ.

الـرـابـعـ: أنـ الـمـؤـلـفـ حـرـاصـ فـيـ كـتـابـهـ عـنـ ذـكـرـهـ لـمـ يـتـقـدـ منـ كـلـامـ الشـاذـليـ أنـ يـذـكـرـ جـمـيعـ مـاـ يـحـتمـلـهـ كـلـامـهـ مـنـ الـمعـانـيـ، ثـمـ يـجـبـ عـنـهـاـ وـاحـدـاـ وـاحـدـاـ، وـلـاـ يـتـحـامـلـ عـلـيـهـ، قالـ فـيـ (صـ ٢٤٠): «فـلـهـذـاـ وـلـغـيرـهـ نـذـكـرـ مـاـ تـحـتمـلـهـ الـكـلـمـةـ مـنـ الـمعـانـيـ، لـاـحـتمـالـ أـنـ يـكـونـ قـصـدـ بـهـ صـاحـبـهـ حـقـاـ، مـاـ لـمـ يـتـبـيـنـ مـرـادـهـ، فـإـذـاـ تـبـيـنـ مـرـادـهـ لـمـ يـكـنـ بـنـاـ حـاجـةـ إـلـىـ تـوجـيهـ الـاحـتمـالـاتـ»ـ. وـانـظـرـ (صـ ٨٧، ١٦٣).

الخامس: أن المؤلف منصف في نقهء، فهو يذكر في مواضع عديدة أن في كلام الشاذلي معانٍ صحيحة، أو تحتمل الصحة، ولا يزن الكلام بميزان يميل إلى جهة واحدة، كما في (ص ١٤٧، ١٦٤، ٢٣٩، ١١٧).

قال (ص ١٦٤) بعد أن ساق كلاماً طويلاً: «هذا الكلام وإن كان في بعضه أمور صحيحة موافقة لكتاب والسنة، فيه أمور منكرة باطلة مخالفة الدين المسلمين...».

السادس: أن المؤلف يصحح بعض الألفاظ المدخلة، ويأتي بديل عن الألفاظ المنكرة أو الغامضة، ففي (ص ١٥٠) عند قول الشاذلي: (نسألك الفقر مما سواك والغنى بك حتى لا تشهد إلا إليك)، قال المؤلف: «هذه الألفاظ مجملة قد يراد بها معنى فاسدٌ كما يراد بها معنى صحيحٍ، واللفظ الحسن أن يقال: نسألك الغنى عمّا سواك والفقر إليك».

* * * *

ترجمة أبي الحسن الشاذلي^(١)

* اسمه: علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن تميم بن هرمز بن حاتم بن قصي بن يوسف أبو الحسن الشاذلي، المغربي، الزاهد، نزيل الإسكندرية، وشيخ الطائفة الشاذلية.

والشاذلي: بالشين والذال المعجمتين وبينهما ألف، وفي الآخر لام.
وشاذلة: قرية بإفريقيّة.

قال الذهبي: «وقد انتسب في بعض مؤلفاته في التصوّف إلى علي بن أبي طالب، فقال بعد يوسف المذكور: ابن يوشع بن ورد بن بطّال بن محمد بن أحمد بن عيسى بن الحسن بن علي رَحْمَةُ اللَّهِ عَنْهُ. وهذا نسبٌ مجهولٌ لا يصح ولا يثبت، وكان الأولى به تركه وترك كثير مما قاله في تواлиمه في الحقيقة».

(١) أهم مصادر ترجمته: «لطائف المتن»: (ص ٧٥ - ٨٩) لابن عطاء الله، «تاريخ الإسلام» (وفيات ٦٥٦، ص ٢٧٣ - ٢٧٤)، «العبر»: (٣ / ٢٨٢)، «تذكرة الحفاظ»: (٤ / ٤) جميعها للذهبي، «تاريخ ابن الوردي»: (٢ / ٢٠٠ - ٢٠١)، «السوفي» بالوفيات: (٢١ / ٢١٤)، «نكت الهميان» (٢١٣) للصفدي، «طبقات الأولياء» (٤٥٨) لابن الملقن، «مرأة الجنان»: (٤ / ١٤٠) لليافعي، «حسن المحاضرة»: (١ / ٥٢٠)، «طبقات الصوفية»: (٤ / ٢) للشعراني، «الكتاكيب الدرية في تراجم الصوفية»: (٢ / ٤٧٠) للمناوي، «شنرات الذهب»: (٥ / ٥٥٩ - ٢٧٨)، «كشف الظنون» (٤٠٤، ٦٦١، ٦٦٢)، «إيضاح المكنون»: (١ / ٥٥٩، ٩٦ / ٢)، «شجرة النور الزكية» (١٨٦) لمخلوف، «سلوة الأنفس»: (١ / ٨٥)، «تاج العروس»: (١٤ / ٣٧٢)، «الأعلام»: (٥ / ١٢٠)، «معجم المؤلفين الصوفيين» (٢٦٧)، وقد أفرده بالترجمة قدّيماً وحديثاً جماعة سندكرهم في آخر الترجمة.

وقد نقل كلام الذهبي مقرأ له: الصفدي وابن الملقن وغيرهما.

ولهذا قال عبد الله السكندرى - وهو من المعتقدين في ولاية الشاذلي -: «لم يكن من أولاد الحسن بن علي من اسمه محمد له عقب، وإنَّ الذي أعقب من أولاد الحسن السبط: زيد الأبلج، والحسن المثنى، كما نصَّ عليه غير واحد»^(١).

ولد سنة إحدى وسبعين^(٢) وخمسماة بقبيلة الأخماس الغمارية، قرب سُبْتَة. وبيلدته نشاً وحفظ القرآن وطلب العلم، ورحل إلى فاس فقرأ على العلماء وقيل إنه كان يعد للمناظرة في العلوم! ثم تاقت نفسه للعبادة فتزهد وتنسِّك وجاهد نفسه وراضها وساح وجال ولزم الخلوة عن الناس.

أخذ أولاً الطريقة بفاس عن محمد بن حرازم بن سيدى علي بن حرازم. ثم جعل يطلب القطب، فبلغ به المطاف إلى العراق فاجتمع بأبي الفتح الواسطي فقال له: تطلب القطب بالعراق وهو في بلادك؟! فرجع إلى المغرب فُوصِّف له ولِيٌ هناك وكان برأس الجبل فصعد إليه، وكان الشيخ عبد السلام بن مشيش، فأفاض عليه من العلوم وقال له: «طلعت إلينا فقيرًا

(١) ومن الغرائب زعمهم أنَّ عبد السلام بن مشيش شيخ الشاذلي لما لقي أبا الحسن الشاذلي - ولم يكن رأه قبل ذلك - قال له على وجه الكشف!: «مرحباً بعلي بن عبد الله بن عبد الجبار...» وساق نسبه إلى النبي ﷺ، ثم قال له: «يا علي ارحل إلى إفريقية واسكن بها بلدًا تسمى شاذلة، فإنَّ الله يسميك الشاذلي، وبعد ذلك تنتقل إلى مدينة تونس ويؤتى عليك بها من قبل السلطة، وبعد ذلك تنتقل إلى بلاد المشرق، وترث فيها القطبانية». انظر «درة الأسرار» (ص ٢٣ - ٢٤).

(٢) تحريف في كثير من المصادر إلى «تسعين».

من عملك وعملك فأخذت منا غنى الدنيا والآخرة»!! وأخبره بما سيحدث له وأنه سوف يؤذى، وسيتكلم عليه الناس.

فتركه وتوجه إلى الديار الشرقية فمر في طريقه على تونس وأقام بها مدة في (شاذلة) حيث نسب إليها.

ثم اتخذ رباطاً في جبل (زغوان)، وأخذ ينشر دعوته في بلدة (شاذلة) القريبة من رباطه، فسعى به أبو القاسم بن البراء قاضي الجماعة بتونس إلى السلطان أبي زكريا الحفصي فنفاه عن تونس، فانتقل إلى الإسكندرية.

ولما قدم الإسكندرية كان بها أبو الفتح الواسطي - من أقطاب الصوفية - فوقف بظاهرها واستأذنه؟ فقال: طافية لا تسع رأسين. فمات أبو الفتح في تلك الليلة!

ولما شاع أمره وذاع صيته في بلاد المغرب وأصبح معروفاً وتصدّر للإرشاد؛ كثُر خصومه ورموه بالعظام وبالغوا في أذيته، حتى منعوا الناس من مجالسته وقالوا: إنه زنديق. ولما أراد السفر إلى مصر كتبوا إلى سلطان مصر مكتبات: إنه سيقدم عليكم في مصر مغربي من الزنادقة آخر جناه من بلادنا حين أتَلَفَ عقائد المسلمين، وإياكم أن يخدعكم بحلوة منطقه، فإنه من كبار الملحدين، ومعه استخدامات من الجن، فما وصل إلى مدينة الإسكندرية حتى وجد الخبر بذلك سابقاً على مقدمه، فبالغ أهل الإسكندرية في إيدائه، ثم رفعوا أمره إلى سلطان مصر وأخرجوا له مراسيم فيها ما يباح به دمه، فمد يده إلى سلطان المغرب وأتى منه بمراسيم تناقض ذلك فيها من التعظيم والتجليل ما لا يوصف! فتحير السلطان وقال: العمل بهذا أولى، وأكرمه ورده إلى الإسكندرية مكرماً.

وكان الشاذلي ضريراً، وهل أضرّ من صغره أم طرأ عليه بعد ذلك؟
اختلاف في ذلك، وللصوفية من أتباعه فيه اعتقاد كبير.

وسائل إلى الحجّ فحجّ مرات.

قال الذهبي: وهو رجل كبير القدر، كثير الكلام على المقام. له شعر
ونثر فيه مشابهات وعبارات يتكلّف له في الاعتذار عنها.

قال: ورأيت شيخنا عماد الدين^(١) قد فتر عنه في الآخر، وبقي واقفاً في
هذه العبارات، حائراً في الرجل؛ لأنّه كان قد تصوّف على طريقته، وصاحب
الشيخ نجم الدين الأصفهاني نزيل الحرّم، ونجم الدين صاحب الشيخ أبا
العباس المرسي صاحب الشاذلي».

وللبوصيري صاحب البردة قصيدة في مدح أبي الحسن الشاذلي.

وأثني عليه المصنف (ص ١٨) فقال: «وأبو الحسن الشاذلي كان من
خير هؤلاء الشيوخ وأفضلهم معرفةً وحالاً، وأحسنهم اعتقاداً وعملاً،
وأتبّعهم للشريعة، وأكثرهم تعظيمًا للكتاب والسنة، وأشدّهم تحريضاً على
متابعة النبي ﷺ، وله كلمات حسنة في مثل ذلك».

* أشهر من تلمذ له أو تأثر به:

- أبو العباس المرسي صاحب سر الشاذلي - كما يزعمون - وأبرز

(١) يعني الواسطي، ابن شيخ الحرامين، الشيخ الزاهد المعروف (ت ٧١١)، صاحب:
«التذكرة والاعتبار» في ترجمة ابن تيمية والوصية به.

مريديه، دفين الإسكندرية، قال فيه شيخه الشاذلي : عليكم بأبي العباس، يأتي إليه الأعرابي يقول على ساقيه فيخرج من عنده عارفاً بالله !! توفي سنة (٦٨٦) .

- أحمد بن محمد بن عبد الكرييم بن عطاء الله تاج الدين أبو الفضل الشاذلي السكندرى، صاحب أبي العباس المرسي - السالف ذكره - وصنف في مناقبه ومناقب شيخه، وكان المتكلم على لسان الصوفية في زمانه، وهو من قام على شيخ الإسلام تقى الدين ابن تيمية باللغ في ذلك، وكان يتكلم على الناس ، وله في ذلك تصانيف عديدة. توفي سنة (٧٠٩) .^(٢)

* وفاته:

توفي أبو الحسن الشاذلي بصحراء (عَيْذَاب) بمصر في ذي القعدة، في طريقه للحج سنة ست وخمسين وستمائة.

و(عَيْذَاب) - بالفتح ثم السكون وذال معجمة وآخره باء موحدة - بُليدة على ضفة البحر الأحمر، هي مرسى المراكب التي تقدم من عَدَن إلى الصعيد، وكان منها المجاز إلى جدة^(٣) .

ولا يزال ضريحه موجوداً بها إلى الآن، وتقام عنده الكثير من البدع، وقد

(١) «لطائف المتن» (ص ٩١ - ١١٥) لـ تلميذه ابن عطاء الله، و«طبقات الشعراني»:
٢٠ / ٢ .

(٢) «الدرر الكامنة»: (١ / ٩٢)، و«المنهل الصافي»: (١ / ١٠٦) .

(٣) انظر «معجم البلدان»: (٤ / ١٧١)، و«الروض المعطار» (ص ٤٢٣) .

جُدد بناؤه مع غرف للزوار في هذا العصر على يد بعض المصريين. وكل عام يجتمع الكثير من الصوفية الشاذلية في احتفال مولده في العشرة الأوائل من شهر ذي الحجة، حتى عيد الأضحى المبارك، وذلك في مقامه الموجود في صحراء (عيذاب) بالبحر الأحمر، وهو يبعد عن أسوان حوالي (٣٩٠ كلم)^(١).

* بعض أقواله الباطلة واعتقادات الصوفية فيه:

ومن عجائب الشاذلي قوله: قلت: يا رب! لم سميتني بـ«الشاذلي» ولستُ بشاذلي؟ فقيل لي: يا علي ما سميتُك بالشاذلي، وإنما أنت الشاذلي يعني: المفرد لخدمتي ومحبتي!

وقال: إذا عرضت لكم إلى الله حاجةً فتوسلوا إليه بالإمام أبي حامد، يعني الغزالى.

وحكى الكوثري عن أبي الحسن الشاذلي أنه قال: أطلعني الله على اللوح المحفوظ؛ فلو لا التأدب مع جدي رسول الله لقلت: هذا سعيد وهذا شقي^(٢) !!

ومن كلامه: لو لا لجام الشريعة على لسانى لأنخبرتكم بما يحدث في غد وما بعده إلى يوم القيمة!!

(١) انظر موقع <http://www.aswannews.com> على الشبكة العنكبوتية.

(٢) انظر «إرغام المرید شرح النظم العتيد لتوسل المرید برجال الطريقة القشنبدية» (ص ٣٩).

وَقَيْلُ لِلشَّاذِلِيِّ: مَنْ شَيْخُكَ...؟ فَقَالَ: أَمَا فِيمَا مَضَى فَعَبْدُ السَّلَامِ بْنُ
مُشِيشَ، وَأَمَا الْآنَ فَإِنِّي أُسْقِي مِنْ عَشْرَةِ أَبْعَرِ، خَمْسَةَ سَمَاوِيَّةً، وَخَمْسَةَ أَرْضِيَّةً!!
وَغَيْرُهَا مِنَ الْأَقْوَالِ الْبَاطِلَةِ الْمُنْكَرَةِ الَّتِي يَتَعَجَّبُ إِلَيْهَا إِنْسَانُ السَّوَى مِنْ
صِدْرُهَا مَمْنُ يَدْعُى الْعِلْمَ وَالْمَعْرِفَةَ! وَكَيْفَ تَنْطَلِي عَلَى الْعَامَةِ فَضْلًا عَنْ أَنْ
تَرْوِجَ عَلَى أَهْلِ الْعِلْمِ وَالْفَضْلِ!

* تصانيفه:

اَخْتَلَفُوا هَلْ لِأَبِي الْحَسْنِ الشَّاذِلِيِّ مَؤْلِفَاتٌ أَمْ لَا؟ فَفَرِيقٌ يَرَى أَنَّ أَبَا الْحَسْنِ
لَمْ يُؤْلِفْ شَيْئًا، بَدْلِيلٍ أَنَّهُ سُئِلَ: هَلْ لَدِيكَ كِتَابًا؟ فَقَالَ: كِتَابِي أَصْحَابِي!

وَمِنَ الْعُلَمَاءِ مَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَلْفُ، وَنَقْلٌ مِنْ كِتَابِهِ، وَرَدَ عَلَيْهَا، كَابِنٌ تِيمِيَّةٌ
وَالْذَّهَبِيُّ وَالْصَّفْدِيُّ، وَمِنْهُمْ مَنْ سُمِيَ طَائِفَةً مِنْهَا، وَهَذَا ذِكْرٌ بَعْضُهَا:
- الْأَخْتِصَاصُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْخَوَاصِ.

- التَّسْلِيُّ وَالتَّصْبِيرُ عَلَى قَضَاءِ إِلَهٍ مِنْ أَحْكَامِ أَهْلِ التَّجْبَرِ وَالْتَّكْبَرِ.
- الْأَحْزَابُ: حَزْبُ الْبَحْرِ، حَزْبُ الْبَرِّ^(۱)، حَزْبُ الْحَفْظِ وَالصُّونِ
وَسُرُّ تَسْخِيرِ عَالَمِ الْكَوْنِ، حَزْبُ الْحَمْدِ فِي أُورَادِ دَائِرَةِ الْأَقْطَابِ،
حَزْبُ الْطَّمْسِ، حَزْبُ الشَّكَايَةِ، حَزْبُ النَّصْرِ، حَزْبُ التَّفْرِيجِ^(۲).
- رِسَالَةُ الْأَمِينِ لِيَنْجُذِبَ لِرَبِّ الْعَالَمَيْنِ، مَرْتَبٌ عَلَى الْأَبْوَابِ.

(۱) وَقَدْ شَرَحْهُمَا - خَاصَّةً الْكَبِيرَ - الْكَثِيرُ مِنَ الصَّوْفِيَّةِ، وَلَهَا اِخْتِصَاصٌ عِنْدَهُمْ!

(۲) وَقَدْ عَدُوا لَهُ أَحَدُ عَشَرَ حَزْبًا.

- السر الجليل في خواص «حسبنا الله ونعم الوكيل».
- العذب السلسلي في خواص «حسبنا الله ونعم الوكيل». ولعله السالف قبله.
- مطالع الأنوار ومظاهر الأسرار.
- وظيفة الاستغفار. وغير ذلك.

* ومن الكتب المفردة في ترجمته:

- دالية البوصيري في مدح الشاذلي.
- المفاخر العلية بالتأثير الشاذلي، لأحمد بن محمد بن عباد.
- درة الأسرار وتحفة الأبرار، لمحمد بن أبي القاسم بن الصباغ الحميري.
- تعطير الأنفاس بمناقب سيدي أبي الحسن وسيدي أبي العباس، علي بن محسن الرميلى (ت بعد ١١٣٠).
- تتميم الكلام على مناقب أبي الحسن الشاذلي، لإبراهيم الدسوقي فرغ منه في سنة (١٢٩٠).

* وقد كتب عن الطريقة الشاذلية العديد من الكتب، ومنها:

- الطريقة الشاذلية وأعلامها، لمحمد درنيقة.
- قضية التصوف (المدرسة الشاذلية)، لعبد الحليم محمود.
- أبو الحسن الشاذلي، لعلي سالم عمار، في جزئين.
- كنوز الجوهر النورانية في قواعد الطريقة الشاذلية. مخطوط.

- الطريقة الشاذلية، لمحمد الحاجي المعروف بعقبة.
- مدخل إلى تاريخ العلوم بالمغرب المسلمين: (١٣٧ / ٣ - ١٦٤)،
لإبراهيم حركات.
- معلمة التصوف الإسلامي: (٢ / ٢ - ٦٢)، لعبد العزيز بن عبد الله.

* * * *

وصف النسخ الخطية

للكتاب نسختان، كلتاهما ناقصة: نسخة (م) من الأول، ونسخة (ت) من الآخر، لكنهما تكملان بعضهما.

الأولى: منها صورة في معهد المخطوطات التابعة لجامعة الدول العربية رقم (٦١ - تصوف)، ولم أعرف أين أصلها. تقع النسخة في (١٠٥ ورقات) من القطع الصغير 13×18 في كل صفحة (١٧) سطراً في كل سطر نحو تسع كلمات.

تببدأ النسخة بورقة في ركنها الأيسر تملّك، نصه: «هو المنعم، من كتب الفقير إليه سبحانه وتعالى إبراهيم... زاده، غُفر لهما»، وكتب التاريخ بالأرقام ولم يظهر بوضوح. وفي الصفحة التي تليها كتبت أربعة أسطر فيها فوائد متفرقة في تعريف الجَبْر، ومن هو أبو مجلز. ولم يظهر أكثرها. ثم يبدأ نص الكتاب من الصفحة التالية بقوله: «فصل الوجه الثاني: ما في هذا الحزب من المنكرات...»، وفي الركن الأيسر للصفحة نفسها «ثانية في ذكر الحزب».

وهذه التركيبة تستمر كل عشر ورقات من الكتاب، فهذا يدل على أنه قد سقط من النسخة نحو جزء كامل من تجزئة الناسخ أي نحو ثمانى ورقات أو أكثر، إما بفعل فاعل، أو بما يعرض للمخطوطات من عوامل التلف والضياع.

كما وقع فيها سقط آخر من (٣٠ ب - ٣١ أ).

والخطوطة حالتها جيدة، كُتبت بعض فصولها وعنوانتها بالمداد الأحمر فلم تظهر واضحة في التصوير. وقد وقع في بعض صفحاتها تشويش لعله من التصوير، وبعض البياضات في مواضع أخرى.

كما وقع خلل أيضًا في ترتيب بعض أوراقها؛ فكانت الأوراق (١٤-٢١ بـ) حسب ترقيم النسخة – مكانها الصحيح بعد (ق ٢ بـ)، وتكون الأوراق (١٣-١٠ بـ) مكانها الصحيح بعد (ق ٢١ بـ) حسب ترقيم النسخة.

أما ناسخها، وتاريخ نسخها، فقد جاء في آخرها: «نجز يوم السبت السابع من شهر محرم من شهور سنة ثلاثة وعشرين وسبعين مئة تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم أيوب بن صخر بن أبي أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري بالشام المحروس بمدينة حمص المحروسة، والله أعلم».

ثم كتب على جانب الصفحة: «بلغ المقابلة على أصله فصح بحسب الطاقة، والله أعلم».

* التعريف بناسخ المخطوط:

يبدو أن ناسخ هذا الكتاب وغيره من الكتب التي وقفنا عليها بخطه من مؤلفات ورسائل شيخ الإسلام ابن تيمية، كان من تلاميذ الشيخ الذين لم يكن لهم شهرة، وربما لم يكن من العلماء أو المشتغلين بالعلم المبرزين؛ بل كان من المحبين للشيخ المعتنين بكتبه ونسخها، بدليل إهمال الترجمة له حتى من أقرب المقربين من ابن تيمية وتلاميذه، كالبرزالي والذهباني وابن كثير وابن عبد الهادي والصفدي وابن شاكر والمقرizi وغيرهم.

واسمه كما هو بخطه في نسختنا: «تعليق الفقير إلى رحمة ربه الكريم: أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري، بالشام المحروسة، بمدينة حمص المحروسة».

وفي مجموع آخر بخطه فيه رسائل لابن تيمية ذكر الناسخ (أيوب العامري) اسمه مرازاً مطولاً ومحتصراً في (ق، ٥٤، ٦٩، ٥٨، ١١١، ١٧٩). قال في الموضع الأخير: «ووافق الفراغ من تعليقه يوم الخميس السادس عشر شهر رجب من شهور سنة اثنى (كذا) وثلاثين وسبعين متة. كتبه الفقير إلى رحمة ربها الكبير العبد الضعيف المقصى المسيء: أيوب بن أيوب بن صخر بن أيوب بن صخر بن خالد بن وثيق بن أبي الحسن بن بقاء بن مساور العامري...»، ثم ذكر تاريخ مقابلتها فقال: «قوبلت على أصلها فصحت عليها حسب الطاقة في مجالس آخرهن رابع عشر شهر شعبان سنة اثنى [كذا] وثلاثين وسبعين متة». فقد نسخها بعد وفاة شيخ الإسلام ابن تيمية بأربع سنين.

ولم أتعثر على ترجمته في شيء من المصادر. وقد كان وقع في اسمه اشتباه في أول الأمر هل هو «أيوب» أو «ليون»؟ والنماذج من خطه تبين مدى هذا الاشتباه، لو لا أن موضعًا من المجموع السالف ظهر فيه الاسم «أيوب» واضحًا لا لبس فيه.

ويظهر من اسمه أنه عربي المحتوى، فهو عامري. ويظهر من ذكره مكان النسخ وهو مدينة حمص مع تباعد ما بين تاريخي النسخ (٧٢٣ و٧٣٢) أنه من أهلها، ولا نعلم متى توفي، غير أنه كان حيًا سنة (٧٣٦) على حسب ما جاء في قيد النسخ في بعض رسائل المجموع المشار إليه.

ويبدو أنه كان صديقاً للشيخ أبي عبد الله بن رشيق المغربي ناسخ كتب شيخ الإسلام والخير بخطه؛ إذ ذكره في المجموع المشار إليه (ق ١٨١) قال: «نقل من خط الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقى الدين أحمد ابن تيمية،

بحضور ترجمانه ولسان قلمه الشيخ شمس الدين أبي عبد الله بن رُشيق، والمقابلة عليه، وهو ممسك بأصل الشيخ - رحمه الله - والشيخ سليمان^(١) يقرأ، وذلك في ثالث شهر جمادى الأولى من سنة ست وثلاثين وسبعين مئة». ويُفهم من بيتهما في بعض ما نسخ أن حاله مثل حال ابن رُشيق في الإعجاز وقلة ذات اليد، والبيتان هما:

أيا قارئا خططي سألك دعوةً
إلى الله في عبد مقرّ بذنبه
عساه يسامحني ويغفر زلتي
ويرزقني رزقاً مقيماً بأهله

وقد كان مهتماً بأخبار شيخ الإسلام، فقد ذكر في المجموع المشار إليه (١٢٦): أن الشيخ المحدث عبد الله الإسكندرى حدّثه غير مرّة بقصته مع ابن تيمية لما رجع من الحج سنة (٧١٥)، وسؤال الشيخ عما قيل من عقيدة أهل كيلان.

ويؤيد ما استظهرناه من كونه تلميذاً لأبي العباس ابن تيمية: ما كتبه على ظهر نسخته من (الحموية الكبرى) التي عنون لها بالقول: «المعارج الروحية القاصدة لمعرفة رب البرية، بالأدلة والنصوص القطعية والأثار السلفية، المودعة في الفتيا الحموية. إملاء الشيخ الإمام شيخ الإسلام تقى الدين أحمد بن تيمية» وتاريخ الفراغ من نسخها السابع والعشرون من رجب (٧٣٠)، وقوله في آخرها: «...غفر الله له ولمن أجاب بها، ولمن تأملها، وأنصف فيها، وامتثل منها ما يجب، وأعرض عن الأهواء والريب، ولسائر المسلمين آمين آمين آمين».

(١) لم أتبين من هو.

وما قاله قبل كتاب «شرح حديث النزول الإلهي»، من تعبيرات المديح التي يغلب على الظن أنها كلامات هذا التلميذ المحب لشيخه، إذ كانت النسخة التي استنسخت منها بخط المؤلف قال: «مسألة: سئلها الشيخ الإمام شيخ الإسلام بقية السلف الكرام، قدوة الخلف، فريد عصره ووحيد دهره، العالم الرباني، المقدوف في قلبه النور الإلهي، موضح المشكلات، مزيل الشبهات بما أيده الله من فهم الآيات البينات والبراهين القاطعات، تقى الدين... فأجاب عن أسرار الحديث، وأقوال العلماء، وأزاح كل مشكل، وأبان الحق في ذلك من الكتاب والسنّة وأقوال الجهادنة الأئمة، وبين في ذلك غلط الغالطين، وحذر فيه من زيف الزائفين، ونفر من تشكيك الشاكرين، وحث على سلوك طريق السلف الصالح، من الصحابة ومن بعدهم من التابعين، وقوى جانب الاتباع وزيف أقوال أهل الأهواء والابتداع، في سائر الأزمان والدهور» **﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهَ لَهُ وُرْقَانًا لَهُ وَمَنْ لَوْرٍ﴾** [النور: ٤٠] (١).

ولا يفوتنا أن نشكر الشيختين جُدِيع الجدِيع وعبد العزيز البِداخ؛ لسعيهما في تصوير هذه النسخة من المعهد المذكور أكثر من مرة.

النسخة الثانية: محفوظة في دولة الإمارات العربية المتحدة، لجنة التراث والتاريخ (المكتبة) رقم ١٤٩ [٢١٧] تقع في ٢٨ ورقة، وهي قطعة من أول الكتاب نحو خُمسه، تبدأ من أول الكتاب وفيه السؤال المعروض على شيخ الإسلام ثم الجواب إلى قوله: «فانصرنا على القوم الكافرين» وهو يتنهي في

(١) وقد سبقني إلى التعريف بأيوب العامری (ناسخ هذا الكتاب) الأستاذ البحاثة أبو الفضل محمد بن عبد الله القونوی في أوراق أرسلها إلى جزاه الله خيراً، فما أثبته مستفاد منه مع بعض الإضافات.

مطبوعتنا إلى (ص ١٠٣)، وهي تكمل النقص الواقع في النسخة (م) من أول الكتاب إلى قوله: «والوجه الثاني بيان ما في هذا...» (ص ٣٨) ثم تتفق معها إلى (ص ١٠٣). وخطها نسخي واضح، قليلة الخطأ، معنى فيها بضبط ما يشكل في مواضع عدة، واضح على طررها أثر المقابلة.

ويلاحظ على النسخة عدة أمور:

الأول: أنها إلى ق ١٨ بخط، ثم من ق ١٩ إلى آخرها بخط مغاير، فهل تعاور على نسخها أكثر من ناسخ؟ أم أن الأوراق الأولى من المخطوط تعرضت للتلف فأعاد كتابة أوراقها ناسخ آخر متاخر؟ الذي يظهر الاحتمال الأول لقرائين:

- ١ - الورق فيما يظهر واحد لا يختلف في مقاسه ولا لونه ونوعه.
- ٢ - أن أول النسخة وقع فيه من اهتراء الورق وتأكله وعبث الأرضة به ما يدل على قدمه، إذ لو كان حديثاً لما وقعت فيه كل تلك العيوب.
- ٣ - على النسخة تصحيحات وإلحاقات ومقابلات بالأصل (ق ١٤) تدل على أنها قديمة، ويظهر لي أن هذه التصحيحات والمقابلات بخط ناسخ القطعة الثانية فالخط يشبهه جداً وليس بخط ناسخ القطعة الأولى يقيناً.

فمن المرجح أن الناسخ الأول نسخ نصف (النسخة) (١٤ ق)، والناسخ الثاني نسخ باقيها وهي أيضاً (١٤ ق) ثم تكفل بمقابلة النسخة كاملة.

الأمر الثاني: في هذه النسخة زيادات متعددة في مواضع متفرقة منها، قد تبلغ نصف صفحة في بعض الأحيان، وكثير من الزيادات تكون في الآيات التي يستشهد بها المؤلف، فيبينما تكتفي نسخة (م) بآيتين أو ثلاث تكون في

نسخة (ت) خمساً أو ستّاً. ويكون مقابل هذه الآيات الزائدة في (م) عبارة «إلى غير ذلك من الآيات»، فهل هو اختصار من الناسخ أو هكذا كتبها المؤلف ثم بدل له الزيادة عليها في إخراج آخر؟ كلا الأمرين محتمل، وإن كنت أميل إلى الاحتمال الثاني بدليل الزيادات في النصوص التي أشرنا إليها قبل قليل. وهذا من فوائد هذه النسخة زيادة إلى كونها استدركت السقط الواقع في أول (م).

الأمر الثالث: أن خاتمة النسخة تدل على اكتمالها وأنه لم يحدث فيها خرم من سقوط أوراق أو تلف أو نحوه، فقد ختمتها باخر آية في سورة البقرة، ثم قال: «سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآلـه وصحبه أجمعين» في هامشها: «بلغت مقابلته على أصله».

فلعل النسخة المنقول عنها لم يكن فيها إلا هذا القدر، والخاتمة المؤذنة بتمام النسخة من تصرف الناسخ. وكان من السائع في النظر أن نظن أن نسخة (ت) كانت إلى تمام نقد المؤلف لحزب البحري ويهتمت النسخة، ثم الحق ما يتعلق بحزب البر وأداب الطريق بعد ذلك، لكن النسخة (ت) لم تنته عند هذا الحد بل شرعت في نقد ما في الحزب الكبير (البر)، فمن الراجح أن النسخة الأم كانت ناقصة، فظن ناسخ (ت) تمام النسخة فختمتها بما يؤذن باكتمالها.

وفي تعليق في طرة إحدى أوراقها ما يدل على أنه قابلها بنسخة أخرى، ففي (ق ٢٩) هامش: «وفي نسخة: لعبدة أجلا دون الموت». وقد يكون نقلها من طرة النسخة الأصل المنقول عنها.



منهج التحقيق

للكتاب نسختان ناقصتان تُكمل إحداهما الأخرى، الأولى (م) ناقصة من أولها أكثر من عشر ورقات، والثانية (ت) ناقصة تقاصاً كبيراً فلم نجد منها إلا ٣٠ ورقة من أول الكتاب، ولا يخفى ما يواجه المحقق من صعوبات إذا كانت عدتها نسخة فريدة، لاحتمال وقوع سقط أو بياض أو تشويش في النسخة أو تحريف، وكل ذلك وقع في كتابنا هذا، سواء في أوله حيث تفرد به نسخة (ت) أو من أثناءه حيث تفرد به نسخة (م)، أما القدر الذي اشتراك فيه النسختان فهو لا يتجاوز خمسين صفحة من المطبوع، إضافة إلى رداءة تصوير نسخة (م) عن طريق الميكروفيلم الموجود بمعهد المخطوطات، وقد سلكت في إثبات نص الكتاب الخطوات الآتية:

- أثبتت النصَّ كما هو في نسخة (ت) و(م) فيما انفردت كل واحدة منها به، إلا في الورقات التي اجتمعت للنسختين فإننا قد استخدنا منها جميعاً على طريقة النص المختار، وأضفنا الزيادات التي في نسخة (ت) في مكانها مع التنبيه عليها، وأهملنا الاختلافات التي لا أثر لها في النص، ونبهنا على الإشكالات والتحريفات أو الأسقطات المحتملة في النسخة، وصححنا ما غالب على الظن من ذلك، مع الإشارة في الهاشم إلى كل ذلك. وما لم نتمكن من إصلاحه أو كان غير محرر تركناه بياضاً أو أشرنا إلى احتمالات قراءته أو أثبتنا رسمه. وهي مواضع قليلة بحمد الله.

- رجعت في النصوص التي ينقلها المصنف من أحزاب الشاذلي أو ما كتبه في آداب الطريق إلى أصولها، فرجعنا إلى أكثر من نسخة

مخطوطة ومطبوعة لحزب البحر، وإلى نسخة خطية وأخرى مطبوعة من حزب البر أو الحزب الكبير، وعدة مطبوعات في آداب الطريق، وقد أثبنا الفروق المهمة في الهاشم.

- خرّجت الأحاديث والآثار، وعزّزت جميع نقول المؤلف من الكتب التي يصرح بها، أو التي يكتفي بعزوّها إلى مؤلفيها، وعرّفتُ بمن يحتاج إلى التعريف به من الأعلام والفرق ونحوها.
- أحلت على كتب المؤلف الأخرى، سواء التي يشير إليها بقوله: «وقد بسطناه في غير هذا الموضوع». أو نحوها من العبارات. أو لم يشر إليها، وكان في الإحالة زيادة فائدة للباحث.
- كتبت مقدمة للكتاب عرّفت فيها بالكتاب ومنهج المؤلف فيه ومتعلقاته وغيرها من المباحث. وترجمت لأبي الحسن الشاذلي المردود عليه ترجمة مختصرة.
- ختمت الكتاب بفهراس مفصلة؛ لفظية وعلمية.
والحمد لله رب العالمين.

كتبه

علي بن محمد العمار

في مكة المكرمة / في الثامن من رجب / ١٤٢٨
ثم أعدت النظر في التحقيق ومقدمته
في ٣٠ / ربيع الثاني / ١٤٣٧

نماذج من النسخ الخطية
وخط الناـسـخ

بِ مَا فِي هَذِهِ الْحُزْبَ
الْمُعْتَدِلَاتِ مَعَ انْدَامِشْكَلِ مَاهُورِي وَنَدِي مِنْ الْأَحْزَابِ
جَزِيرَةِ نَبِيِّهِ عَلَى بَعْضِ دَلَكِ وَعَلَى تَرْبِيَةِ الْحُزْبِ فِي ذَلِكَ
فَإِنَّ لِسُنْتَهُ أَنْ يُقَالُ حَسْبِنِي اللَّهُ
حَسْبِي وَلَا يُؤْذِنُ لِكَ رَحْمَةَ فَنِيلَ إِنْفَالِ الْمُذَمِّنِ فَالْمُعْتَدِلُونَ
الْمُنَافِقُونَ فَرَحْمَلُوكَمْ فَاحْسِنُوهُمْ فَرَادِهِمْ هَمَانَا وَفَالِدِهِمْ أَهْسَنَا
وَنَعِيَ الْوَكِيلُ وَفَالِدِهِمْ لَوْانِهِ رَضِوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ رَزِقُهُ
فَالْأَخْسَرُ إِنَّ اللَّهَ سُوتَنِنَا لَهُمْ مِنْ كُفْلِهِ وَرَسُولُهُ وَنِي
دَعَ الْعَمَارِي غَلِيلَ عَبَارِيَةِ قَلِيلَهِ حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعِيَ الْوَكِيلُ
هَمَانِهِمْ حَدِيلَ الْقَوْيِيَّةِ الْأَنَّارِ وَفَالِدِهِمْ أَخْمَدَهُنِي فَالْمُعْتَدِلُونَ
سَاسِرَهُمْ حَصْرَ الْمُرْكَبِ فَاحْسَنُوهُ وَفَالِدِهِمْ هَائِلَانِ الْمَاءِ الْبَيْنِ
كَلَّا إِنَّ اللَّهَ فِي مَا يَعْرِفُهُمْ أَكْلَهُمْ حَسْبِيَّهُ وَحَسْبِيَّهُ
بِعِلْمِهِمْ وَمِنْ طَرِيقِهِمْ أَنْ يَهْمَئُنَى إِنَّ اللَّهَ حَسْبِيَّهُ وَنِقْلَهُ
يَعْلَمُهُمْ لَعْنَهُمَا وَالْمُحْسَنُ الْأَكْبَرُ فَاللهُ هُوَ الْمَوْلَى وَعِنْهُ
فَالْأَكْبَرُ لَيْكَهُمْ كَفِيَ عَيْنَكَهُ وَأَمْ سَاجِدُ الْعَلَمِيَّنَ لِيَخَافُ
عَمَارِي لَيْكَهُمْ بِعِلْمِ الْأَشْيَايِّ عَلَيْيَهِمْ يَهْمَئُهُمْ لَيْكَهُمْ
لَيْكَهُمْ كَفِيَ الْغَنَمَ عَنْهُمَا وَالْفَقِيرُ فَقِيرُهُ كَمْ دَعَ عَلَيْهِ

معنٰى الوجوٰن يفسِر الفِيهِ
يُلْصِفُ بِالصَّفَنِ وَيُهَذِّلُ الْجَنَانِ
يُطَلِّبُ بِالسَّتْرِ وَيُغَزِّلُ مِنَ الْفَيْضِ
مَا كَانَ مِنْ فَيَازِهِ
يُكَلِّسُ بِالْأَسْدِ وَلَا يُجْنِيُهُ مِنَ النَّفَاصِ
يُعْنِصُ بِالْمَاءِ وَالْوَرَقَ تَعَالِ
يُخَصِّ بِالْمَاءِ وَالْوَرَقَ فَلَمَّا مَادَ حَصَنًا
لَوْلَاهُ لَمْ يَأْمُرْ لِمِنْ لَعْلَةِ الْمُكْلَبِ
حَلَّ بِهِ مَنْ مُثْلَأً عَلَيْهِ طَلَبَهُ
لَوْلَاهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْوُجُودِ فَلَاهُ
مَنْ كَانَ كَنْزَ الْأَنْوَارِ الْجَوَدُ
لَوْلَاهُ لَمْ يَأْمُرْ قَاتِلَهُ وَالْمَاعِنِي
الْأَلْمَانِيَّاتِ الْمُرْتَلِيَّاتِ
لَوْلَاهُ لَمْ يَأْمُرْ بِالْجَنَانِ وَأَمَّا الْجَنِّ
وَلِلْجَنَّةِ سُرُّ الْعَلِفِ
لَمْ يَخْرُجْ يَوْمَ السَّبْتِ
هَذِهِ لَهُ دُرُّي وَسِرْهُدُ
لَمْ يَعْلَمْ يَوْمَ الْمَلَكِ
لَمْ يَرِكْ يَوْمَ الْجَوَزِ مَلَكَ الْجَوَزِ



نموذج من كتاب آخر بخط ناسخ (م) ويظهر اسمه جلّيًّا (أيوب بن أيوب ...).

(٢٠)

دخلت في مدح محمد بن عبد الله
بريء

كتاب فتن حرب الشام الامانجي
الذى نسب العباس احمد بن عبد الله الحنبلي
رحمه الله تعالى لسائل عن حرب
لأن العواليه
العلم للشيخ الشافعى
الأخضرى دخون

الله
لهم

مع المؤمنين والمؤمنات والشهداء والشهدات في ديننا وديننا
ننا صاحبها فنذرنا وخدلنا وأهلاها وأهلاها والمسى على وجهها وإن زنا

عمره والجنة ما ينفع كل ذلك إنما ينفعه على عيدهم البعض
الذين في المذهب الشافعى يرون أنه يتعين به
السرقة فغيرها من المفروعات لا يذكرها بالتفصيل وإن به جزءاً
من المعرفة فلذلك يدعى بالشيء وهو ملخصاً لا يدخل ضمن
الآراء لكنه في المقصود ملخص لبيان المذهب وإن
بعض فقهائهم يذهبون إلى المذهبين الآخرين
والذين لا يكتفى بالكتاب والسنن وإنما يكتفى
بتأليف علم ينظم ما عليه من روى الحديث صبيحة المثلث
وقرآن العنكبوتية حيث يكتفى بالكتاب والسنن
وبيان المذهب في المذهبين الآخرين والتصرّف
والقول بما يعلم بالكتاب والسنن وبيان المذهب
عن طريق المذهبين الآخرين وبيان المذهب
أذ أهل المذهبين الآخرين والذين يقلل بهم عن المذهب
ورسوله أخذوا وذقتها فانقضت وانقضت حداً المذهب
سجدة المذهبين ورسخت النسب لأنهم لا يفهمون سجدة المذهب
والله يحيى الله ورسخت النسب والشاملة والتباين
وسيكونوا ملحوظاً في الأقواء والسماء والليل والنهار
وبكل ذلك أو بخلافه وستكونوا ملحوظاً

الورقة الأولى من نسخة (ت)

二

الورقة التي بدأ فيها خط الناسخ الثاني لنسخة (ت)

الخطيب **الخطيب** **الخطيب** **الخطيب** **الخطيب** **الخطيب**

مقدمة في الاتصال
العامي والخاصي

४

وَالْمُؤْمِنُونَ
أَلَّا يَرْجِعُوا
كَمَا أَنْتُمْ
أَنْتُمْ مُهْكَمُونَ



الورقة الأخيرة لنسخة (ت)